**بين فرضية المؤامرة واللا مؤامرة: أنهوا الفساد، واستعيدوا المال المسلوب**

* [البروفسور جان داود](https://newspaper.annahar.com/author/16932-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%B3%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D9%88%D8%AF)

* جريدة النهار 7 تشرين الثاني 2019 | 00:09

في الطرح القائل أنّ هناك مؤامرة، يؤكّد كلّ عقل عاقل: نعم هناك مؤامرة. لكنّ المؤامرة قائمة من عقود وسنوات. والمُتغيّرات كثيرة في أدواتها وأساليبها. واستهداف المتآمَرعليهم سيستمر. أذهب تصويباً للفرضيّة إلى ما لا يحتاج إلى إثبات: إنّها أكثر من مؤامرة، إنّها حرب. الجميع يعرف: المتآمرون (في الخارج) والمتآمَر عليهم أنّ السلاح الجديد في الحروب هو الاقتصاد. وفي هذه الحرب الاقتصادية، أوّلاً وأخيراً، المواطن هو الضحيّة. ولا يغسلنّ أحدٌ في السّلطة أو خارجها يديه من المسؤولية المُباشرة أو غير المُباشرة عمّا هو فيه المواطن. وإنْ رغب مُتهرّب في تنصّل فليُجِب على أسئلة مشروعة: كيف واجهت السلطة المؤامرة (باستثناء دور الجيش في حماية الوطن والحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية)؟ أليس الفساد أفضل ما خدم ويخدم المؤامرة؟ أليس الهدر والفساد شراكة في المؤامرة والحرب على اقتصادنا ولقمة عيش الناس وكرامتهم؟ أليس الفساد مؤامرة ضد الذات؟ افترضوا معي غياب الفساد منذ تسعينيات القرن العشرين، أكان الوطن ليسقط في ديونه؟ ولو لم يستمر الفساد ويستفحل، أكان الوطن ليبلغ في اقتصاده وديونه ما بلغ؟ افترضوا معي وقف الفساد قبل وبعد 2005 وبعد كل محطّة مفصليّة، أكان الوطن ليستمرّ في النزف وتراكمِ المزيد والمزيد من الديون فيقف اليوم على شفير ثقب أسود عملاق؟ كيف واجهت السلطة الفساد وأدواته؟ وبعد، ترقّبوا سخرية القدر: إنّ الاستهداف سيطال مَن سلَب الدولة والمواطن أموالهما في وقت لاحق. مَن يقرأ جيّدا مسارات إخضاع الآخرين إلى المشيئة يُدرِك أنّه بعد تدمير الاقتصاد في الداخل، سيتمّ وضع حظر أو حجز لعقود على مليارات يملكها لبنانيون في الخارج تحت عنوان الشبهة في الفساد، فلا يعتقدنّ أحدٌ أنّه غير مُستهدَف بالمؤامرة، ولكنّ لصاحب المشروع أولوياته، ووضع اليد على المليارات المسلوبة آتٍ، ولن يكون من أجل خدمة لبنان. فلتكن استعادتها أو إعادتها أولويّة من أولويات الحراك - الانتفاضة والتعامل مع الحراك.

في اختراق الحراك والتحرّكات المقابلة تحت عنوان "هناك مؤامرة"، تتمّ مؤامرة جديدة على المواطن. ففي اتهام الأنقياء بأنّ حراكهم يخدم المؤامرة التفاف على الحقوق وهروب من إحقاق العدالة الاجتماعية. في القول "هناك مؤامرة، أوقفوا الحراك"، تتمّ برأيي خدمة المؤامرة التي تستهدف الوطن في اقتصاده. الحراك - الانتفاضة بالأنقياء فيه وبالراغبين في استثماره يعي أنّ هناك مؤامرة في الخفاء. ولكن أداء السلطة لسنوات خدم برأي كثيرين وربما عن غير قصد هذه المؤامرة. ونرفع الصوت: المواطنون الأنقياء المُنتفضون لوجعهم وحقوقهم غير مسؤولين عن الفساد، وهم ملامون لأنّهم تأخروا في الانتفاض ضدّه. الأنقياء المنتفِضون لوجعهم غير مسؤولين عن استمرار المؤامرة، ولا بمسؤولين عن الانهيار الآتي. وهُم مطالبون باستمرار الحراك السلمي بحكمة ومرونة وبضغط أشدّ وبنّاء مع إبداع أشكال حراك لا تُعطّل الحياة. مطلوب من كلّ الأنقياء على مستوى الوطن، كلّ في بيئته أن يعمل من الدّاخل على التنقية من حال الفساد. المواطنون الأنقياء شرفاء وعلى قدر عال من الحكمة والوعي. سمعتهم. شاهدتهم. أثق بوعيهم. يعملون برقي وأخلاقيّات عالية، وهم من هذا المنطلق سيتعاملون بمسؤولية عالية تجاه المبادرات غير النظرية. فمُدّوا لهم اليد بأعمال سريعة وأعطوهم الشراكة وسلطة الرقابة على إزالة الفساد والقيام بالإصلاحات. أخشى أنّ الحراك فرصة الفاسدين ليغسلوا أيديهم من الانهيار المطلوب، ويجعلوا الضحيّة مسؤولة عن جريمتهم.

وأؤكّد أنّ إغراق الدولة في الديون يهدف إلى خصخصة وبيع مقدّرات الدولة ومؤسّساتها المُنتِجة وهذا هدف من أهداف المؤامرة الحقيقيّة. وأخشى ما أخشاه استهداف النفط المنتظَر ووضع اليد عليه رهينةً لقاء الديون.

إنّ أولى الخطوات التي تعكس جدّيةً في مواجهة الفساد وإنهائه تكون في وضع كلّ المناقصات والتلزيمات والمشاريع المُلَزّمة والمُنفّذة لكل وزارة أو مجلس منذ التسعينيات بتفاصيلها ، ووضع المداخيل (الواردات) والمصاريف على صفحات النّت بتصرّف الحراك - الانتفاضة، للمساءلة حيث هناك شكوك. كما يُعلَن بشفافية عن الإعفاءات الضريبية، وتُعلَن المساعدات والهبات والدّعم في كل المجالات التنموية والاجتماعية والفنية والثقافية والرياضية والعلاجية للتأكّد من صحتها ووجهتها وأحقيتها. ويجوز إيجاد الطرق القانونيّة للتحقّق من أيّ إثراء فاحش ومشبوه عن مصادر ثروته إنْ كان صاحبه موظفاً أو متقاعدا من القطاع العام أو مسؤولاً سابقاً في الشأن العام. ولتتكوّن لجان ظلّ حيادية من الشباب والخبراء المستقّلين لتبحث في الهدر والفساد وتُسائل وتطلب الإدّعاء على مجهول في سلب الأموال أو الكسب غير المشروع عبر سوء التنفيذ أو عدمه أو عبر الغشّ. لا يعصى أمرٌ على التحقيق العلمي وما من مجال لتغطية الفساد مهما كانت التغطية والتعمية. وثقتنا كبيرة بقضاة شرفاء هم أفضل من يُمسِك الأمور لبتّ بشأن فساد وإنهائه واستعادة المسلوب إن ثبتت.